برنامج المقياس

- 1. المؤسسة الجزائرية، والتدقيق
- 2.مفاهيم أساسية
- 2. منهجية التدقيق المحاسبي والمالي
- 3. تقنيات التدقيق المحاسبي والمالي

إحصائيات السجل التجاري2016

3.2 EVOLUTION DU TISSU ECONOMIQUE, PERIODE : A FIN 2007 - A FIN 2016

Pour la décennie 2007-2016, l'évolution du nombre de commerçants (personnes physiques et personnes morales réunies), inscrits au registre du commerce, est ascendante avec un taux de croissance variable allant de **2,9%** (année 2008) à **11,3%** (année 2009).

A fin de l'année 2016, le nombre de commerçants a augmenté de **3,2%** comparativement à fin de l'année 2015.

Le nombre total des opérateurs a subi une croissance de **60,2%** durant la décennie.

TABLEAU 45

EVOLUTION DES COMMERCANTS INSCRITS AU REGISTRE DU COMMERCE, PERIODE : A FIN 2007 - A FIN 2016

PERIODE	PERS. PHYSIQUES	EVOL° % (1)	PERS. MORALES	EVOL° % (1)	TOTAL	EVOL° % (1)
A FIN 2007	1 074 800	-	105 128	-	**1 179 928**	-
A FIN 2008	1 104 611	**2,8**	109 228	**3,9**	**1 213 839**	**2,9**
A FIN 2009	1 230 524	**11,4**	120 653	**10,5**	**1 351 177**	**11,3**
A FIN 2010	1 282 609	**4,2**	124 840	**3,5**	**1 407 449**	**4,2**
A FIN 2011	1 386 260	**8,1**	130 382	**4,4**	**1 516 642**	**7,8**
A FIN 2012	1 457 548	**5,1**	138 804	**6,5**	**1 596 352**	**5,3**
A FIN 2013	1 531 473	**5,1**	147 318	**6,1**	**1 678 791**	**5,2**
A FIN 2014	1 606 878	**4,9**	157 122	**6,7**	**1 764 000**	**5,1**
A FIN 2015	1 666 667	**3,7**	164 332	**4,6**	**1 830 999**	**3,8**
A FIN 2016	1 717 382	**3**	172 875	**5,2**	**1 890 257**	**3,2**

(1) : Evolution en % par rapport à l'année précédente.

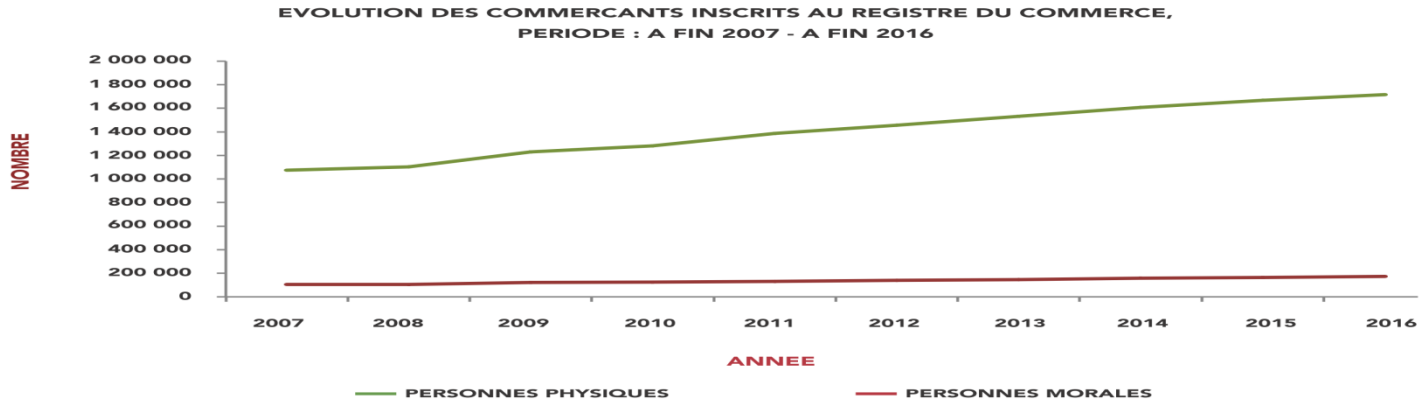

9. *Répartition des entités économiques selon les tranches de Chiffre d'Affaires*

Cette section est consacrée à l'analyse de la répartition des entités économiques selon leur chiffre d'affaires. De manière plus précise, nous étudions la répartition des entités économiques selon l'activité, le secteur juridique et selon des tranches de chiffre d'affaires.
Pour cela, nous avons distingué quatre tranches de chiffre d'affaires :

- ✓ **1ère tranche** : chiffre d'affaires annuel inférieur à 20 millions de DA, soit un chiffre d'affaires mensuel moyen inférieur à 1 666 666,7 DA ;
- ✓ **2ème tranche** : chiffre d'affaires égal ou supérieur à 20 millions de DA et inférieur à 200 millions de DA ;
- ✓ **3ème tranche** : chiffre d'affaires supérieur ou égale à 200 millions de DA et inférieur à 2 milliards de DA ;
- ✓ **4ème tranche** : chiffre d'affaires supérieur ou égale à 2 milliards de DA

La définition de ces classes de chiffres d'affaires n'est pas fortuite, elle a été réalisée par référence à la loi cadre portant définition de la PME.

L'exploitation des statistiques sur la répartition des 934 250 entités économiques selon le chiffre d'affaires révèle que près de 93,6% des entités ont un chiffre d'affaires annuel inférieur à 20 millions de DA, soit en terme absolu 874 403 entités. Les entités économiques dont le chiffre d'affaires se situe entre 20 et 200 millions de DA sont au nombre de 53 153 et représentent environ 5,7% du nombre total d'entités recensées. De ce fait, seules moins de 1% des entités recensées ont un chiffre d'affaires annuel supérieur ou égale à 200 millions de DA.

Par secteur juridique, on remarque clairement que ce sont les entreprises publiques qui sont sur les tranches supérieures de chiffres d'affaires. En effet, on notera que 94,6% des entreprises privées ont un chiffre d'affaires inférieur ou égale à 20 millions de DA ; alors que la part des entreprises publiques qui sont dans cette même tranche de chiffre d'affaires n'est que de 41,4%.

Secteur Juridique	Tranche de chiffre d'affaires				Total
	moins de 20 millions de DA	de 20 millions à 200 millions de DA	de 200 millions à 2 milliards de DA	supérieur ou égal à 2 milliards	
Privé	866 110	46 071	2 792	343	915 316
Public	6 916	6 558	2 720	524	16 718
Autres	1 377	524	225	90	2 216
Total	**874 403**	**53 153**	**5 737**	**957**	**934 250**

توزع المكلفين الضريبيين حسب الأنظمة

السنة	IBS	IRG/REEL	IRG/BNC	IFU	المجموع
2009	67.682	221.673	26.944	828.681	1.144.980
2010	76.446	209.327	30.278	813.483	1.129.534
2011	80.572	247.199	37.790	855.731	1.221.292
2012	85.860	288.748	43.860	811.265	1.229.733
2013	93.075	325.952	48.443	873.087	1.340.557
2014	103.059	341.086	44.765	903.258	1.392.168
2015	92.660	289.670		1.217.579	1.599.909

احصاء (2017) للمهنيين وفق جداول المصف الوطني

- الخبراء المحاسبون
- محافظو الحسابات
- المحاسبون المعتمدون

عوامل نشأة المراجعة

- تطور الشكل القانوني للشركات: من شركات الأشخاص إلى شركات الأموال، وتعارض المصالح بين المسيرين و المالكين (قد يسعى المسيرون إلى تزييف واقع المؤسسة بغية تعظيم المكافأة)
- سياسة الائتمان البنكية: حيث تحرص البنوك على التثبت من وضعية المقترض انطلاقا من بيانات المؤسسة ورأي مفتشي الحسابات
- ظهور المنظمات المهنية : أولاها في بريطانيا 1854-
- الولايات الامريكية 1888 الى المنظمات المعروفة حاليا

تطور المراجعة في الجزائر

يمكن تتبعها زمنيا كما يلي

- 1-بدأت مهنة المراجعة تزاول بشكلها الرسمي في الجزائر،عبر قانون المالية لسنة 1970، حيث تم تكريس مراقبة المؤسسات الوطنية، ومع صدور المرسوم 70-173 المؤرخ في 16/11/1970 حدد واجبات ومهام محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية وشبه العمومية، وقد كرس النص المراجعة (محافظة الحسابات) بصفتها مراقبة دائما للتسيير في هذه المؤسسات، مسندا مهمة محافظي الحسابات في مادته الأولى إلى **موظفي الدولة** الذين يتم تعيينهم من قبل وزير المالية.

- اقر القانون رقم 80/05 المؤرخ في، والذي أقر بإنشاء هيئة مهنية لتنظيم هذه المهنة تتمثل في مجلس المحاسبة، حيث ألغى ما جاء في قانون المالية لسنة 1970 وكذا المرسوم رقم 173 -70 المذكور أعلاه، حيث نصت المادة الخامسة من القانون 05 -80 على أن مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية والمحاسبية أين تتم مراقبة صحتها وانتظامها ونزاهتها ويعتبر مجلس المحاسبة هيئة ذات صلاحيات قضائية وإدارية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية مكلفة بمراقبة مالية الدولة والمؤسسات المنتخبة والجماعات المحلية والمؤسسات الاشتراكية بأنواعها.

- بعد صدور قوانين استقلالية المؤسسات العمومية تم الفصل التام بين المراجعة الخارجية لحسابات المؤسسات الاقتصادية التي يمارسها محافظي الحسابات، وتقييم طرق تسييرها التي تتولاها المراجعة الداخلية تحت سلطة مجلس إدارة المؤسسة

وصدور القانون 32 -90، حيث أصبحت مهمة مجلس المحاسبة تنحصر في الرقابة اللاحقة لمالية الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية فقط.

- صدور القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27/04/1991، الخاص بتنظيم مهنة المراجعة في الجزائر وهو المعمول به لغاية سنة 2011، حيث أنشئت بموجبه المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وبذلك أوكلت مهمة مراجعة المؤسسات الاقتصادية العمومية الى لخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المسجلين في جدول المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

- وفي سنة 2010، صدر قانون جديد للمهنة تحت رقم 01-10 مؤرخ في 29/06/2010 لينظم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، و يلغي القانون المنظم للمهنة منذ 1991

و بتاريخ جوان سنة 2013، تم إصدار قرار يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، ثم أصدرت ولأول مرة وزارة المالية القرار رقم 002 المؤرخ في 4 فبراير 2016 ، الذي يظم أربعة '4' معايير جزائرية لمراجعة الحسابات.

تعريف المراجعة

- عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ، ثم إبلاغ ذلك إلى الإطراف المعنية.
- مسعى منهجي من قبل مهني مستقل يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات و التقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل و مستند إلى معايير، على مصداقية وفعالية نظام واجراءات التنظيم.

انظمة القابة على المنظمات

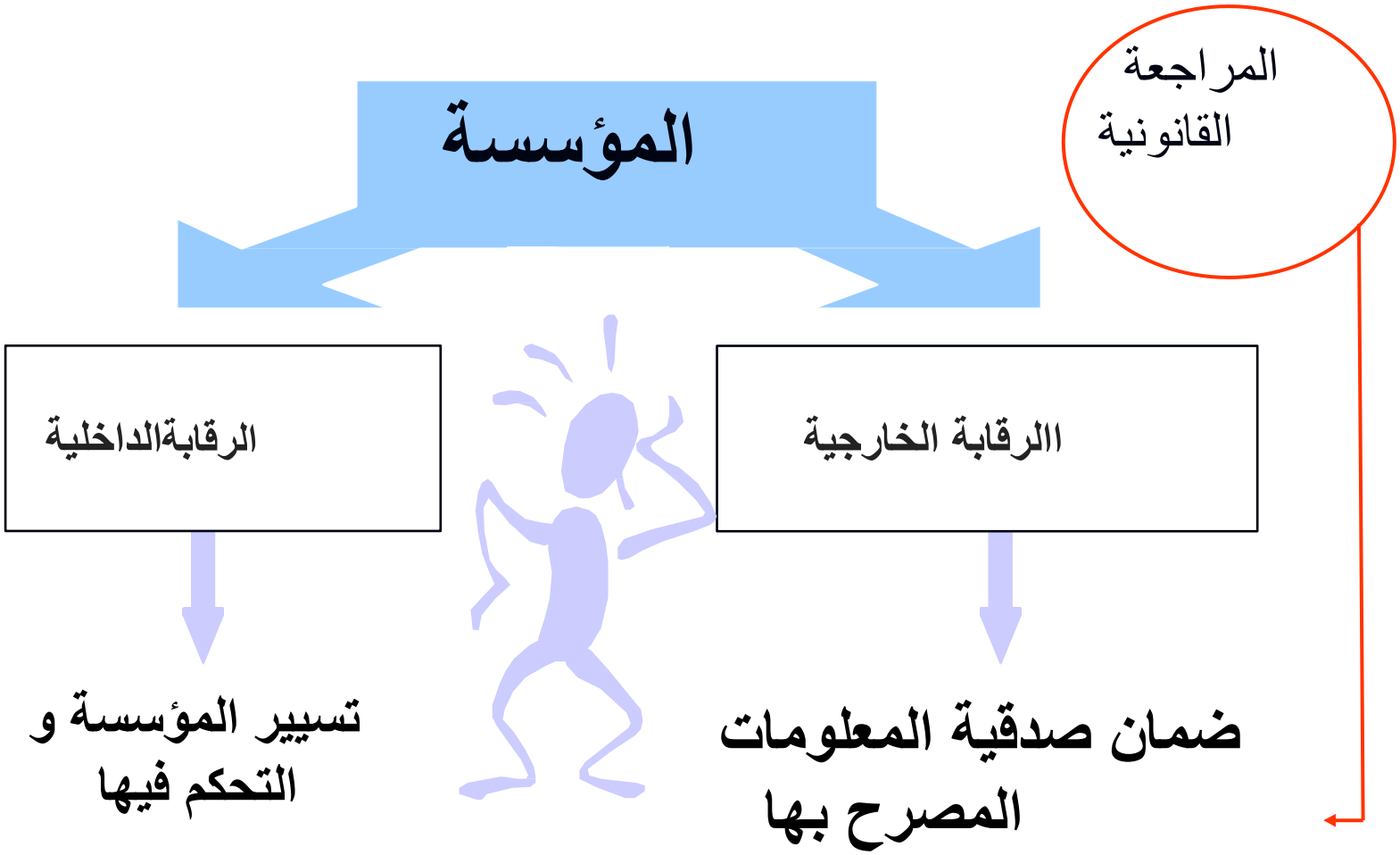

الرقابة الداخلية

الرقابة على التسيير
Contrôle de gestion

عملية تسمح للمسير بضمان:

- انسجام التخطيط الاستراتيجي مع أهداف التنظيم.
- القيادة الإستراتيجية: متابعة التسيير، الرقابة العملا نية وتصحيح الاختلال
- تقييم النتائج والأداء

المراجعة الداخلية
Audit interne

عملية يقوم و يشرف عليها المسيرين تسمح ب

- **جعل عمليات المؤسسة فعالة وأمثلية**
- **جودة المعلومات**
- **احترام القوانين والنظم**
-

الرقابة الخارجية

Audit externe

مهمة الغرض منها إبداء رأي حول الصورة الوفية l'image fidèle التي تقدمها الوثائق المالية

- حول الوضعية المالية للمؤسسة,عند الإقفال
- حول نتيجة عملياتها خلال الدورة المعنية. لحظة اقفال الحسابات

رقابة خارجية أخرى

Autres contrôles externes

- الرقابة الحبائية Contrôle fiscale
- الخبرة القضائية Expertise judiciaire
- .....

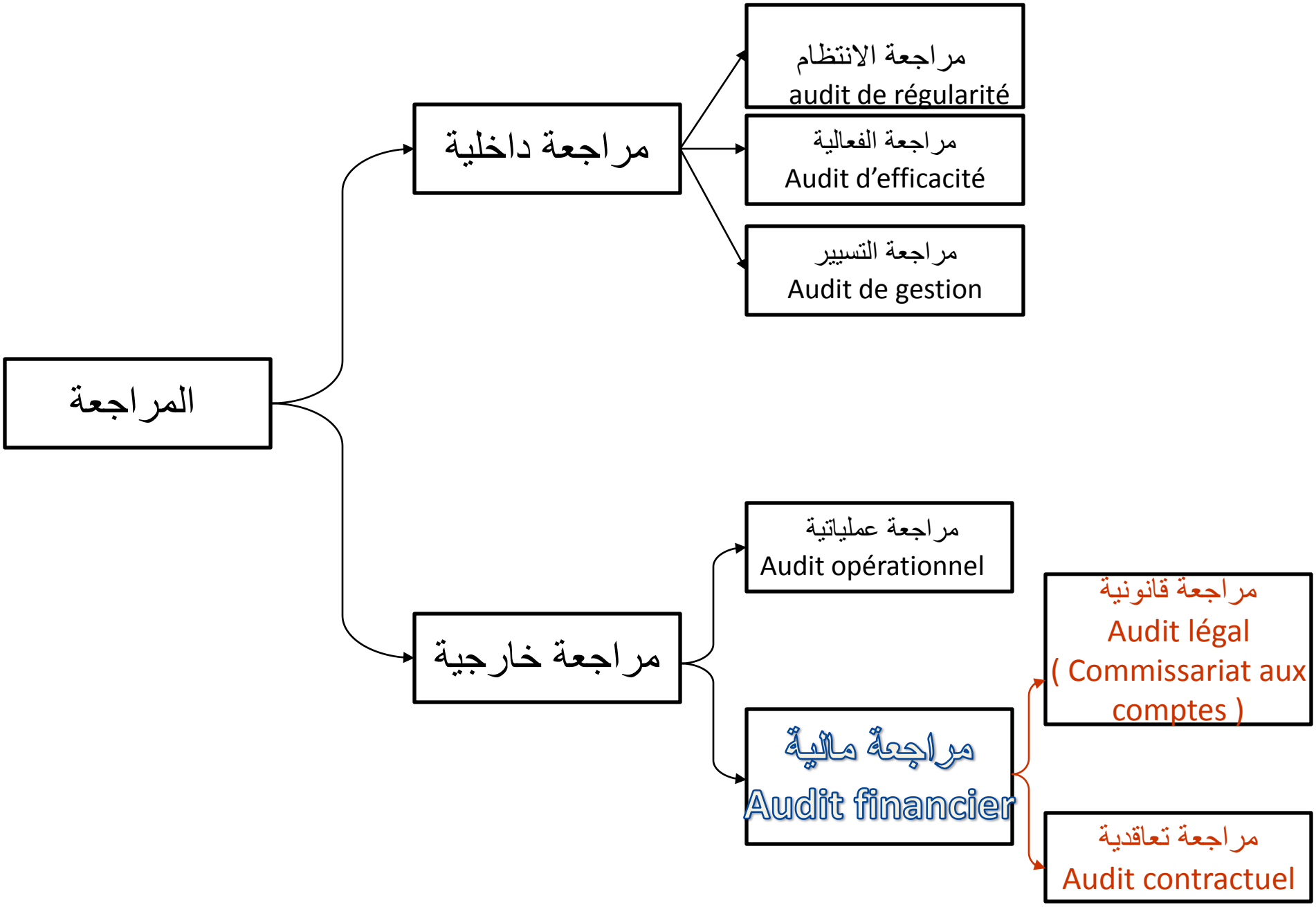
المراجعة
مراجعة داخلية
مراجعة الانتظام
audit de régularité
مراجعة الفعالية
Audit d'efficacité
مراجعة التسيير
Audit de gestion
مراجعة خارجية
مراجعة عملياتية
Audit opérationnel
مراجعة مالية
Audit financier
مراجعة قانونية
Audit légal
(Commissariat aux comptes)
مراجعة تعاقدية
Audit contractuel

مراجعة الانتظام
audit de régularité

دراسة (تقليدية)للمراجع تهدف : التثبت من التطبيق الجيد للقواعد والإجراءات والهيكل التنظيمي ، وحركة المعلومات الخ..

ويتم التحليل بناءا على مرجعية: أي مقارنة القواعد بالممارسة والتطبيق

مراجعة الفعالية
Audit d’efficaci

- تمثل تطورا في دور المراجع، حيث لم يعد يقتصر إبداء الرأي على تطبيق الإجراءات فقط، بل يتعدى إلى إبداء الرأي في نوعية الإجراءات بحد ذاتها.
- و هو تطور ينتج من خبرة المراجع : حيث يصبح بمقدوره تقديم حكم في الإجراءات بحد ذاتها وفقا لما يراه من فعالية و نجاعة

مراجعة التسيير
Audit de gestion

- يمثل هذا النوع من المراجعة آخر تطور شهدته الوظيفة ويتم عبر ثلاث ممارسات
- التاكد من ان سياسة كل وظيفة من وظائف المؤسسة تتوافق مع إستراتيجية المؤسسة او سياساتها (الاستثمار/الصيانة- الاشهار/ التسويق)
- التأكد من الطريقة التي يتم وفقها اعداد السياسات و طرق تنفيذها على كامل السلسلة الهرمية للقرار
- مراجعة عملية إعداد الإستراتيجية، خصوصا في حالة المجمعات للتأكد من ان فروع المجمع تحترم إستراتيجية المؤسسة الأم

مراجعة عملياتية
Audit opérationnel

- دراسة نقدية لمجال معين في المؤسسة و هنا نذكر المراجعة الجبائية،مراجعة أنظمة المعلومات، مراجعة امن المنشأة
- مراجعة اجتماعية

- , audit fiscal, audit des système d’information, audit de sécurité. audit social

مراجعة مالية

فحص فني يقوم به مهني مؤهل ومستقل، قصد إبداء رأي مدعم بالحجج حول نوعية وموثوقية المعلومات المالية المعروضة من طرف المؤسسة، معتمدا غلى الالتزام بالقواعد القانونية والمبادئ المحاسبية المعمول بها بهدف التأكد من أن المعلومات المقدمة تعطي صور صادقة عن المؤسسة وعن عدالة النتائج وحقيقة المركز المالي للمؤسسة.

المعلومة المحاسبية والمراجعة الخارجية

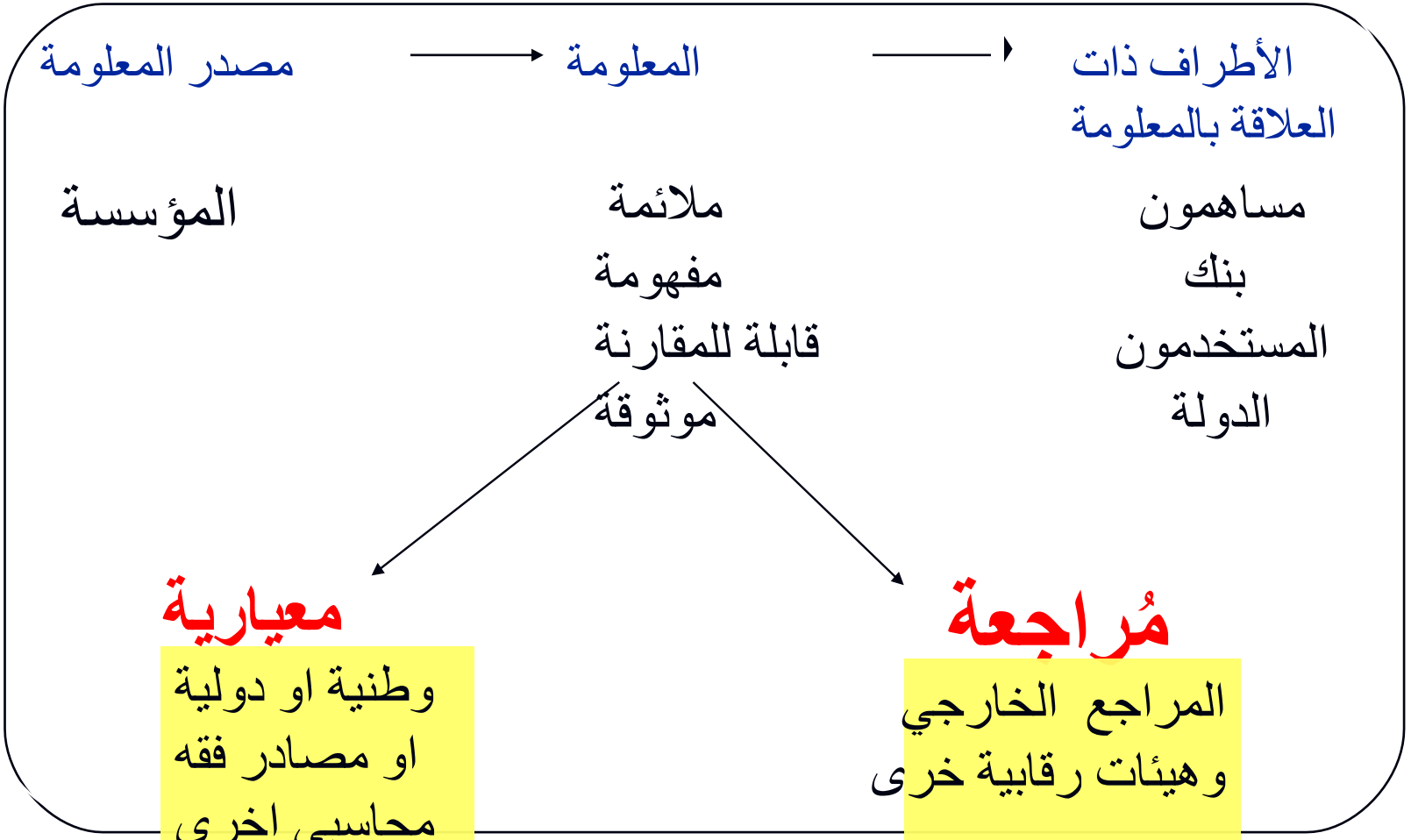

إشكالية المراجعة المالية

Problématique de l’audit financier

ضمان صدقية المعلومات التي يقدمها المسيرون إلى المسيرين